PERMANENT MISSION OF TUNISIA
TO THE UNITED NATIONS
31 BEEKMAN PLACE
NEW YORK, N.Y. 10022

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الامم المتحدة
بنيويورك

# بيان السيد محمد خالد خياري، السفير المبعوث الدائم لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك

## خلال أشغال مؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات

(نيويورك، 08 جوان 2017)

# Statement of Ambassador Mohamed Khaled Khiari, Ambassador Permanent Representative of Tunisia to the United Nations at the Ocean Conference

## (New York, 08 June 2017)

**السيدان الرئيسان،**
**السيد رئيس الجمعية العامة،**
**السيد الأمين العام للأمم المتحدة،**
**أصحاب المعالي والسعادة،**
**حضرات السيدات والسادة،**

أود في البداية أن أهنأ كلا من معالي السيدة Isabella Lövin نائبة الوزير الأول ووزيرة التعاون الإنمائي الدولي والمناخ للسويد والسيد Josaia Voreqe Bainimarama الوزير الأول لفيدجي على انتخابهما رئيسين لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية" وأن أشكر حكومتي فيدجي والسويد على مبادرتهما بتنظيمه.

ان تونس ترحب بالوثيقة النهائية للمؤتمر المعنونة " محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" وتأمل أن تساهم الاجراءات المتفق عليها في هذه الوثيقة في تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة الرابع عشر في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

ان وعينا بضرورة حماية البحار والمحيطات اليوم هو في الواقع مرتبط بحرصنا على حماية الحياة على سطح كوكب الأرض ككل، اذ تمثل البحار والمحيطات ثلاثة أرباع سطح كوكبنا وهي مصدر حياة للإنسان وبقية الأنواع الحية، سواء عبر دورها البيئي في تزويد الكوكب بالأكسجين وامتصاص غاز الكربون ودورة المياه وتعديل المناخ، أو دورها الاقتصادي كمورد غذاء ورزق لعديد الشعوب واطار للتجارة العالمية البحرية.

واننا نجتمع اليوم وقد بلغت درجة تلوث البحار والمحيطات مستوى خطيرا وغير مسبوق أثر سلبا على التوازن البيئي لكوكب الأرض وتسبب في فناء عديد الأحياء البحرية. كما أدت التغيرات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري الى ارتفاع درجة حرارة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر. وتعمل المستويات المتزايدة من ثاني أكسيد الكربون في المحيطات على تحميض مياه البحر مما يتسبب بتدهور الوسط البيئي وتلف الشعاب المرجانية.

كما أن الصيد البحري المفرط فيه قد أدى الى تراجع المخزون السمكي بشكل خطير.

السيدان الرئيسان،

مثل بقية البلدان الساحلية، ترتبط تونس بعلاقة خاصة بالبحر، فالبحر الأبيض المتوسط جزء من تاريخ البلاد وحاضرها منذ ما قبل تأسيس أوتيك وقرطاج الى حد الساعة.

البحر يطبع ثقافتها ومعمارها ويحرك عجلة اقتصادها سواء بفضل شواطئها السياحية أو بتركز المنشئات الصناعية بمدنها الساحلية وأنشطة النقل البحري والتجارة والصيد البحري .

كما يضم الساحل التونسي مناطق بحرية هامة للتنوع البيولوجي بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط.

على أن انفتاح البلاد التونسية على البحر يجعلها عرضة للمخاطر الناجمة عن تلوث المحيط البحري خاصة بسبب الأنشطة الصناعية والفضلات العمرانية وحوادث النقل البحري والتلوث بالنفط علاوة على الصيد الجائر وارتفاع سطح البحر وانجراف الشريط الساحلي.

وعملا على مواجهة هذه المخاطر، حرصت تونس على اتخاذ عديد التدابير نذكر من بينها ما يلي:

- إحداث خطةّ وطنيةّ للتدخلّ العاجل لمكافحة حوادث تلوث البحر في سنة 1996. وهي تضبط اطار وآليات العمل السريعة والناجعة والمتناسقة التي تمكن السلط العمومية من الاستعداد لحالات التلوث الجسيم بالمحروقات أو بغيرها من المواد الضارة المهددة للمحيط البحري والسواحل الوطنية ومواجهتها في أحسن الظروف.
- احداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي سنة 1995 وأوكلت لها مهمة تنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية السواحل بشكل عام والمجال البحري العام بشكل خاص.
- اعداد البرنامج الوطني للمتابعة المستمرة لجودة الوسط البحري للبلاد التونسية ويندرج في إطار برنامج مراقبة ومكافحة التلوث بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يسهر على تنفيذ اتفاقية برشلونة (MED POL) . ويساهم المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار منذ بداية إرساء البرنامج المذكور في المتابعة والقيام بتحاليل لمؤشرات التلوث الكيميائي بالبحر.
- اعداد عديد الدراسات حول التلوث البحري بالسواحل التونسية وسبل مجابهته.
- تقنين الصيد البحري ومراقبته حرصا على عدم استنفاد المخزون السمكي والاضرار به.

- إحداث محميات بحرية وساحلية وإحكام التصرف فيها.
- التدخل لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- تركيز منظومة المراقبة ورصد الأخطار الطبيعية والبشرية على الشريط الساحلي والتنبؤ بها والتأقلم مع التغيرات المناخية بالتعاون مع اليابان والبرنامج القطاعي للبيئة والطاقة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي وبرنامج حماية السواحل بالتعاون مع ألمانيا.
- هذا وتدير وزارة الصحّة شبكة وطنّية لمراقبة نوعية مياه السباحة على طول السواحل التونسية حسب معايير منظمة الصحّة العالمية.
- كما أقر قانون الموانئ التونسي عمليات مراقبة للوضع البيئي يقوم بها خبراء تابعون للوزارة المكلفة بالبيئة وكذلك لسلط الموانئ ، سواء في موانئ الصيد البحري أو الترفيه أو الموانئ التجارية أوفي المؤسسات الصناعية الموجودة في الموانئ.
- وعلى صعيد آخر، أدرجت تونس الاستدامة البيئية في مخططها الوطني للتنمية للفترة من 2016 الى 2020.

**وعلى الصعيد القانوني**، انضمت تونس الى عديد الاتفاقيات متعددة الأطراف الهادفة الى حماية المحيط البحري من التلوث، لاسيما "اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث" المعتمدة ببرشلونة في سنة 1976 والتي أصبح اسمها "اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط" إثر تعديلها ببرشلونة في سنة 1995، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة بمونتغوباي في ديسمبر 1982.

كما وقعت تونس على اتفاق باريس حول مكافحة التغيرات المناخية في أفريل 2016 وتولت المصادقة عليه كدليل على التزامها التام بالمساهمة في الجهود الدولية لمواجهة الاحتباس الحراري.

وتولت تونس إعداد "مساهمتها المقررة المحددة وطنيا " بمستوى طموح يرمي إلى التقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 41 % في أفق سنة 2030 مقارنة بمستوى سنة 2010، وتساهم تونس في إطارها في خفض كثافة الكربون بصورة طوعيّة وغير مشروطة بنسبة 13 %، فيما يستوجب تخفيض النسبة المتبقية توفير التمويلات الضرورية ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات في مجالي التأقلم والتخفيف من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدوليّة.

وتعتبر تونس من أول الدول النامية التي اعتمدت منذ سنوات عديدة سياسات طوعية في مجال التحكم في الطاقة. ومكنت هذه السياسات في مجال النجاعة الطاقية والتطور التدريجي في استغلال الطاقات المتجددة من خفض نسبة نمو انبعاثات الغازات الدفيئة وفي تخفيض ملحوظ لكثافة الكربون .

وفي ذات الاطار، حظيت تونس في اطار شراكة فاعلة مع النرويج بتمويل من الأمم المتحدة قصد انجاز مشروع طموح ورائد لصنع ناقلة بحرية تعمل بالطاقة الشمسية سيتم انجازها بالتعاون بين الوكالة التونسية للتحكم في الطاقة ومؤسسة SINTEF النرويجية والمركز البيئي الاقليمي بالمجر والمركز الأوروبي للمرأة والتكنولوجيا.

السيدان الرئيسان،

تؤكد تونس، من على هذا المنبر، كدولة عضو في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، على الدور المحوري لهذه الاتفاقية في تأطير الجهود المبذولة لحماية وحفظ البيئة البحرية.

وتعبر تونس، في هذا الصدد، عن دعمها للمناقشات في اطار " اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 292/69 قصد وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام" .

وختاما، تدعو تونس الى تعزيز التعاون بين كل الأطراف ذوي المصلحة قصد تنفيذ هدف التنمية الرابع عشر بالاعتماد خاصة على وسائل التنفيذ الواردة بخطة عمل أديس أبابا وببرنامج التنمية المستدامة لعام 2030 وبالخصوص عبر تقديم الدعم المالي والفني للدول الساحلية النامية بافريقيا قصد بناء القدرات وتيسير نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتعزيز البحث التكنولوجي بها وتبادل البيانات العلمية وأفضل الممارسات والخبرات.

أشكركم على حسن الإصغاء